نظرا للتطور الاقتصادي و آليات العرض والطلب للمنتوجات والخدمات في شتى المجالات ، ما يتبعه من كرة تداول سلع وخدمات عما أدى إلى ضرورة تدخل الدولة لتنظم موضوع ممارسة الأنشطة الاقتصادية وضبطها في الموط المشروع الجزائري ، وذلك من خلال تصنيف الأنشطة الاقتصادية وفقا للمتطلبات الأعوان من منح و رخص و مستهلكين من بكرة ، وذلك ما أدى إلى زيادة المنافسة بين الأعوان الاتحادين و المتدخلين في السوق من أجل محاولة التميز في إنتاج و تسويق السلع و الخدمات في مختلف المجالات ، لاسيما بعد أن أصبحت المعاملات التجارية عند إلى الجمال الالكتروني ، وذلك ما أدى بالشرع الجزائري إلى تحديد أنواع وشروط مارستها ، و تحديد أنواع الأنشطة الاقتصادية المسموح ممارستها من خلال مدونة الأنشطة الاقتصادية التي عدد لنا أنواع الأنشطة الاقتصادية التي يسمح القانون بممارستها.

Summarized by © lakhasly.com